

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٤

الثلاثاء، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد تشوي يونغ - جن (جمهورية كوريا)

على أهمية اللجنة الأولى. فهي حاليا معقد آمالنا في إيقاد جذوة نزع السلاح وعدم الانتشار من جديد.

وكما أشار إلى ذلك الأمين العام كوفي عنان عند افتتاح المؤتمر المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٢١ أيلول/سبتمبر، ليس هناك أمر يستحيل التغلب عليه إذا صممنا على ذلك. وإن التقدم الأخير الذي أحرزته المحادثات السادسة لدليل على ذلك التصميم. فعلى الرغم من الصعوبات العظيمة والانقسامات الشديدة، توصلت الأطراف الستة إلى الهدف المشترك المتمثل في جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية. واستطاعت التوصل، بدعم من باقي المجتمع الدولي، إلى اتفاق تاريخي يهدف الطريق إلى تسوية المسألة النووية في كوريا الشمالية بشكل نهائي. وإننا نتمنى صادقين أن يساهم الاتفاق الذي تم التوصل إليه بصعوبة بالغة، من خلال تنفيذه الكامل وعلى نحو سلس، في تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار، وكذا في توطيد السلام والأمن في شمال شرق آسيا وفي أماكن أخرى.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البندان ٨٥ و ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة لجميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد شين كاك - سو (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): إن اللجنة الأولى تتسم اليوم بأهمية أكثر منها في أي وقت مضى، نظرا لأن الآليات الأخرى المتعددة الأطراف لتزع السلاح وعدم الانتشار في حالة من الفوضى. وجمود مؤتمر نزع السلاح الذي طال مداه وخمول هيئة الأمم المتحدة لتزع السلاح على مدى السنتين الماضيتين جعل عدم الاتفاق خلال المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد في أيار/مايو ٢٠٠٥، أمرا محزنا للغاية. ومن المؤسف، في ظل هذه الظروف، أنه لم يكن بوسع مؤتمر القمة العالمي التاريخي الذي عقد منذ ثلاثة أسابيع أن يعطي الزخم السياسي اللازم لإنعاش آليات نزع السلاح وعدم الانتشار أو الدفع قدما بجدول الأعمال الملحة. وفي ضوء هذه الخلفية، لا يمكن المبالغة في التأكيد

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الانشطارية، ونلاحظ بأسف أن التأخير الحاصل في هذا الصدد يرجع أساسا إلى المأزق الذي يوجد فيه مؤتمر نزع السلاح، والذي دام لتسعة أعوام تقريبا. ونتمنى أن تظهر أفكار مبتكرة في مناقشاتنا خلال هذه الدورة بشأن كيفية إزالة الجمود وإعادة تنشيط اللجنة.

ثالثا، يبقى من المحتمل جدا أن يصبح السيناريو الرهيب المتمثل في أن يشمل الإرهاب استخدام أسلحة الدمار الشامل، وخصوصا الإرهاب النووي، واقعا معاشا. وفي معالجة هذه المسألة، نقر بأنه يجب أن تضطلع معاهدة عدم الانتشار واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في صيغتها المعدلة وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بالأدوار الأساسية. ولكن، بغية تعزيز فعالية الضوابط على المواد والمعدات والتكنولوجيا المرتبطة بأسلحة الدمار الشامل، لا بد من تقوية دور أنظمة القيود على الصادرات، مثل لجنة زانغر ومجموعة موردي المواد النووية ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف وفريق استراليا. ونؤيد أيضا مدونة لاهاي لقواعد السلوك، التي تستهدف منع انتشار القذائف التسيارية.

رابعا، خلافا للتقدم الهزيل في ميدان أسلحة الدمار الشامل، فإننا نرحب بالتقدم الكبير المحرز في الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويشجعنا بصورة خاصة نجاح المفاوضات التي انتهت في حزيران/يونيه الماضي بشأن مشروع صك دولي لوسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبالرغم من أن الصك غير ملزم قانونا، وأنه يستبعد الذخائر وتم تخفيف النص في جوانب معينة أخرى، فإن من شأنه، مع برنامج الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أن يسهل كثيرا الجهود للتحكم في الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. ووفدي بجدوه الأمل أن يواصل مؤتمر استعراض برنامج العمل لسنة ٢٠٠٦ بلورة الأساس لمنع إساءة استعمال الأسلحة الصغيرة

إن جدول الأعمال المعروض على اللجنة هذا العام مكثف ومتنوع كالعادة. وإننا نطمح إلى المشاركة الكاملة في كل مراحل المناقشة، وخصوصا فيما يتعلق بالمسائل التي تهم وفد بلدي بشكل خاص. واليوم، في بداية هذه الدورة المهمة، أود أن أسلط الضوء على عدة مسائل.

أولا، إننا نؤكد دعمنا الراسخ للدور الأساسي الذي تضطلع به معاهدة عدم الانتشار في ردع الانتشار النووي بالحد من الترسانات النووية وتعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وفي أوقات الاضطراب، كانت معاهدة عدم الانتشار، وستبقى، نبراسا نستشير به في صراعنا ضد الانتشار النووي. ولهذا فإن ضمان عالمية معاهدة عدم الانتشار يجب أن يكون أولوية. كما ينبغي الامتثال لمعايير عدم الانتشار امتثالا تاما، وينبغي مناقشة تدابير تقوية واستكمال النظام مناقشة جدية واتخاذها على وجه السرعة.

وتولي جمهورية كوريا اهتماما بالغاً لتعزيز قدرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على التحقق من خلال الاعتماد العالمي للبروتوكول الإضافي النموذجي كمعيار جديد للتحقق. أما فيما يتعلق بمسألة مراقبة دورة الوقود، فإننا نرحب بتقرير فريق الخبراء الذي أنشأه المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن النهج المتعددة الأطراف بشأن دورة الوقود النووي. وإننا نؤيد خاصة التدابير الموصى بها لتوفير الضمانات بشأن إمدادات الوقود النووي وعدم الانتشار. وتطلع إلى المشاركة بنشاط في المناقشات المتعلقة بتحويل الأفكار المعقولة التي يتضمنها التقرير إلى إجراءات ملموسة.

ثانيا، يؤيد وفد بلدي بقوة دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ مبكرا. وكتدبير مؤقت في انتظار دخول المعاهدة حيز النفاذ، يجب الإبقاء على الوقف الاختياري للتجارب النووية. كما نؤيد البدء الفوري في المفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد

الدولي وعلى رأسها الإرهاب وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، إضافة إلى مخاطر أخرى لا تقل أهمية عنها مثل الجوع والفقر وانتشار الأمراض الخطيرة كالإيدز والملاريا التي تعاني منها الدول النامية بشكل خاص. فهناك ترابط بين هذه التحديات إذ أن الأمن وتحقيق التنمية متلازمان، ومن الصعب تحقيق تقدم في مجال منهما دون الآخر. وأنه لأمر مؤسف أن نأخذ في الاعتبار الإنجازات الدولية في مجالات التنمية المستدامة والتمويل والتجارة لكي نقارن ما تم إنجازه في هذه المجالات بما تم إنجازه في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، حيث لا شيء يذكر.

لقد مضى عام جديد وما زال مؤتمر نزع السلاح غير قادر حتى على الاتفاق على جدول أعماله ولا يزال في وضع الجمود، كما لم تتحقق العالمية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولم تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وما زالت النفقات العسكرية ترتفع، وتجارة السلاح تنمو، إذ تجاوزت في عام ٢٠٠٤ تريليون دولار بالنسبة للأسلحة بجميع أنواعها.

وقد فشل المجتمع الدولي ومعه الدبلوماسية المتعددة الأطراف في موضوع نزع السلاح وعدم الانتشار مرتين خلال الشهر الأربعة الماضية، أولاً، فشل مؤتمر الاستعراض السابع للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ في التوصل إلى اتفاق بشأن أي قضايا موضوعية. ثانياً، عدم تضمين موضوع نزع السلاح وعدم الانتشار في الوثيقة الختامية للاجتماع رفيع المستوى والشعور بخيبة الأمل جراء ذلك. إلا أن ضياع الفرص لتناول أشد المشاكل إلحاحاً، ليس المتعلقة بنظام عدم الانتشار النووي، فحسب، بل والمتصلة بمسألة أهم، ألا وهي الأمن الدولي، يدفع الدول الأعضاء في المنظمة الدولية إلى أن تكون أكثر تصميمًا في تناولها لهذه المسألة الهامة، والسعي إلى أن تضع نفسها على اعتبار مرحلة تاريخية إن تمكنت من تجاوز

والأسلحة الخفيفة، لا سيما من خلال التصدي لمسألة السمسرة غير المشروعة.

وجمهورية كوريا، المناصر القوي للقضايا العادلة لنزع السلاح وعدم الانتشار، قد بذلت قصارى جهدها للمشاركة في جهود عدم الانتشار ونزع السلاح على المستويات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية. ومشاركتنا البناءة سمحت لنا باستضافة مؤتمر دولي سنوي بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، بالتعاون مع إدارة شؤون نزع السلاح. وهذا العام، سيعقد المؤتمر في أوائل كانون الأول/ديسمبر في بوسان، ثاني أكبر المدن في جمهورية كوريا. وقد استضافت جمهورية كوريا أيضاً الاجتماع العام لمجموعة موردي المواد النووية الذي عقد في بوسان في عام ٢٠٠٣، والاجتماع العام لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف المعقود في سول في عام ٢٠٠٤.

وباستضافة مثل هذه الاجتماعات، نأمل أن ندلل على التزامنا المستمر بتحقيق هدفي نزع السلاح وعدم الانتشار. وأؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن مشاركتنا في مداورات اللجنة ستتم بنفس الروح.

السيد الناجم (الكويت): السيد الرئيس، في البداية يسرني، أن أعرب لكم باسم دولة الكويت عن ثمانينا الخالصة بمناسبة انتخابكم رئيساً للجنة الأولى، ونحن على ثقة بأن ما عُرف عنكم من خبرة وحنكة سوف يكون أساس نجاح أعمال لجنتنا هذا العام. ونؤكد لكم استعداد وفد بلادي للتعاون معكم من أجل إنجاح مهمتكم. وأتقدم أيضاً لبقية أعضاء المكتب بالتهنئة على انتخابهم. ولا يفوتني أن أشكر وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح على كلمته في بداية المناقشات العامة للجنة.

تؤمن الكويت بالدور المحوري والمركزي للأمم المتحدة في مواجهة التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع

الأطراف في اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية لالتزاماتها المنصوص عليها في الاتفاقية وفي اتفاق الضمانات، وأن تعمل بشكل وثيقة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية على حل جميع ما قد يثار من شكوك وتساؤلات حول برامجها عن طريق المفاوضات والحوار البناء.

وانطلاقاً من حرصها الأكيد على أمن واستقرار منطقة الخليج ترحب دولة الكويت باستعداد جمهورية إيران الإسلامية للتعاون والتنسيق مع المجتمع الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتصل ببرامجها النووي وبتأكيداتها على عدم الرغبة في إنتاج أسلحة الدمار الشامل وحصره في الأغراض السلمية فقط.

إن منطقة الشرق الأوسط لن تحقق غايتها في الأمن والاستقرار ما دامت إسرائيل هي الوحيدة في المنطقة التي لا تزال ترفض إخضاع منشآتها لنظام ضمانات الوكالة، الأمر الذي يشكل عائقاً أساسياً أمام تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار النووي، ويسبب اختلالاً عميقاً في تقوية نظام عدم الانتشار، ويجعل من استمرار هذا الوضع غير الطبيعي دافعاً إلى تساهل دول أخرى بالسعي إلى امتلاك الأسلحة النووية أو تصنيعها بذريعة غض النظر والتهاون في التعامل مع الدول التي لم تنضم بعد للمعاهدة وترفض فتح منشآتها للتفتيش. وهذه الحالة تثير قلقنا كونها تعيق إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية كخطوة أولى يليها إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل كافة.

وننوه هنا بالفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه عام ١٩٩٧ بشأن عدم شرعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها لحل النزاعات، ونؤيد عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

الخلافات والتعاون من أجل القضاء على الأخطار النووية ونزع الأسلحة النووية تماماً، والطريق إلى ذلك هو خلق عالم خال من أسلحة الدمار الشامل.

وفي الوقت الذي يدرك المجتمع الدولي مخاطر السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى على السلم والأمن الدوليين، فإن التقدم المطلوب للقضاء على هذه المخاطر لم يتحقق بسبب عدم وجود الإرادة السياسية لدى البعض في الالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية، الأمر الذي يؤكد أهمية مواصلة الجهود والمساعي واتخاذ ما يلزم من تدابير لبناء الثقة، وإحياء الاتفاقيات المتعددة الأطراف الرامية إلى منع الانتشار وتعزيز نزع السلاح إذا ما أريد لهذه الاتفاقيات أن تواصل الإسهام في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

والكويت، إيماناً منها بأهمية العمل الجماعي فقد قامت بالتصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. فمن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، إضافة إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، واتفاقية الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي.

وإننا نحث جميع الدول التي لم تعقد اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تفعل ذلك، كما نشجع الدول التي عقدت اتفاق ضمانات شاملة ولم تعقد بروتوكولا إضافيا أن تفعل ذلك، واعتبار هذا النظام في مجمله معياراً أساسياً. ونرى أن البروتوكول الإضافي الملحق بنظام الضمانات يعتبر آلية لاحقة لرصد الأنشطة النووية المحظورة وغير المعلنة. كما نأمل أن تمتثل جميع الدول

وفي الختام، نحن نأمل أن تساهم مداولاتنا في هذه اللجنة في التوصل إلى توافق آراء يحقق طموحات وتطلعات الدول الأعضاء نحو السلم والأمن الدوليين.

السيد ستريولي (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، بانتخابكم لرئاسة اللجنة وأن أؤكد دعم وفدي الكامل لكم في أدائكم لمهامكم.

إن اللجنة الأولى هي المنبر النموذجي للمناقشات المتعلقة بموضوع تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وإذا أردنا إجراء تبادل آراء موضوعي على نحو أفضل نحو ممكن في هذا السياق، نعتقد أنه من الضروري أن ننفذ التدابير التي اعتُمدت العام الماضي لتحسين أساليب عملنا.

وبصفة عامة، ما زالت المحافل الدولية للتفاوض بشأن مسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح تواجه طرقاً مسدودة. وتلك الطرق المسدودة ليست نتاج الهياكل التفاوضية، بل نتاج نقص الإرادة من جانب الدول للدخول في مفاوضات. فما زالت مصالح الدول وأولوياتها متباعدة كثيراً مما لا يسمح بالاتفاق على مجموعة متكاملة من المفاوضات. لذلك فإن تغيير الهيكل لن يغير شيئاً.

وللأسف فإن الفترة الواقعة بين نهاية دورة اللجنة الأولى عام ٢٠٠٤ وبين بدء دورة هذا العام قد اتسمت بسلسلة من الإخفاقات. أولاً، افترق أعضاء الوفود المشاركون في المؤتمر الاستعراضي السابع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دون التمكن من الاتفاق على وثيقة ختامية ذات مغزى. وما زالت سويسرا مقتنعة بأن النهج الذي يراعي المصالح الأمنية للجميع هو وحده الذي سيمكننا من تعزيز معاهدة عدم الانتشار النووي. وبالنسبة للبعض، ترتبط تلك المصالح بالمخاطر الكامنة في الانتشار. وبالنسبة لآخرين، ترتبط تلك المصالح بالخوف من عدم التمكن من الاستفادة من التكنولوجيات

ونحدد هنا تأييدنا لإبرام معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دولياً لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووي الأخرى.

وقد رحبت الكويت بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يهدف إلى منع وصول أسلحة الدمار الشامل والمواد التي تدخل في إنتاج هذه الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية، وقدمت الكويت إلى الأمانة العامة تقريرها الوطني الذي وضّح الإجراءات المتخذة لضمان الامتثال لأحكام هذا القرار. وفي هذا الشأن، نذكر بقيام دولة الكويت ١٦ في أيلول/سبتمبر الماضي، أثناء انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة، بالتوقيع على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

وتؤكد دولة الكويت على ما جاء في الإعلان الختامي للمؤتمر الرابع المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي أنهى أعماله مؤخراً، والذي يدعو الدول الأعضاء التي لم تصدّق على المعاهدة إلى التصديق عليها، خاصة الدول الإحدى عشرة التي يستلزم تصديقها دخول المعاهدة حيّز النفاذ، كما يدعو الدول النووية بشكل خاص إلى الاستمرار في الالتزام بوقف أو تعليق إجراء أي تجارب نووية إلى حين دخول المعاهدة حيّز النفاذ.

وفيما يتعلق بالتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه، فإن الكويت ترحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخراً بشأن وضع صك دولي ملزم سياسياً لتمكين الدول من تحديد الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتعقبها في الوقت المناسب، وتقديمه إلى الجمعية العامة لاعتماده في دورتها الستين.

ومن أجل ذلك، تعتقد سويسرا أن تنفيذ تدابير معينة قابلة للتنفيذ على المدى القصير يمكن أن يقربنا إلى الهدف النهائي.

التدبير الأول، وهو بلا شك الأكثر إلحاحاً من بين تلك التدابير، هو احترام الالتزامات الحالية. وتتعترف سويسرا بحق جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي في استخدام الطاقة النووية لأغراض مدنية. وفي هذا السياق، يمثل التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمراً ضرورياً وبلدي ينتابه القلق إزاء الحالة التي أفضت إلى اعتماد مجلس محافظي الوكالة في ٢٤ أيلول/سبتمبر قراراً بشأن إيران. ويناشد بلدي جميع الأطراف المعنية بمتابعة حوارها من أجل التوصل إلى حل مقبول للجميع. وتدعو سويسرا أيضاً بحرارة جميع الدول إلى الاستمرار في احترام الالتزامات التي تعهدت بها في إطار مختلف المعاهدات والأنظمة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.

التدبير الثاني هو العمل لتحقيق العالمية لجميع الاتفاقات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. وعليه، فإن البلدان التي لم تصدق بعد على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ينبغي أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير، استجابة للنداء الموجه في البيان المشترك للمؤتمر المعني بالمادة الرابعة عشرة في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عُقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر. وينسحب هذا النداء أيضاً على التصديق العاجل على اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية.

والتدبير الثالث هو البدء، دون تأخير، وفي سياق ولايتنا، في إجراء مفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح لوقف إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية. ومن أجل ذلك، يأمل بلدي أن تتمكن جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح من الاتفاق في بداية العام المقبل على

الجديدة الضرورية للتنمية. وهناك آخرون أيضاً يساورهم القلق إزاء ببطء نزع السلاح النووي. ولذلك أعربت سويسرا، في بيانها الأخير، عن أملها في أن يكون تبادل الآراء الواسع النطاق الذي أتاحه المؤتمر الاستعراضي السابع أساساً لاستئناف المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح.

ثانياً، إن التقرير السنوي لمؤتمر نزع السلاح المقدم إلى الجمعية العامة (A/60/27) يعبر مرة أخرى عن العجز الذي أشرت إليه. فوجهات النظر المتباعدة بشأن الأولويات ستشكل مرة أخرى عقبات رئيسية عندما يحين الوقت للاتفاق على برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٦. ومع ذلك، سيبقى بلدي منفتحاً على أية مقترحات جديدة ومستقبلية قد تفضي إلى مفاوضات جوهريّة في جنيف.

ثالثاً، إن الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة رؤساء الدول أو الحكومات (القرار ١/٦٠)، الذين اجتمعوا في أيلول/سبتمبر للاحتفال بالذكرى السنوية الستين للأمم المتحدة، تؤكد وضع الجمود الراهن في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، حيث أنها لم تتضمن إشارة إلى نزع السلاح.

رابعاً، يسعد سويسرا أن تلاحظ أن جهود الدول المشاركة في المحادثات السادسة الأطراف بشأن المسائل النووية في شبه الجزيرة الكورية قد أفضت من ناحية إلى صدور بيان مشترك يبدو لنا مضمونه مبشراً. وترحب سويسرا بذلك التطور، وتشجع الدول المشاركة في تلك العملية على مواصلة العمل بروح توافق الآراء التي ستمكّن من ترجمة الالتزامات الواردة في البيان المشترك إلى واقع.

إن عدم إحراز تقدم في مجال أسلحة الدمار الشامل أمر مثير للقلق، خاصة في ضوء خطر الانتشار وعلاقته المحتملة بالإرهاب. ورغم أن الإزالة التامة لهذه الأسلحة ما زالت هدفاً بعيد المدى، من الضروري أن نواصل جهودنا.

نلتقي مرة ثانية هذا العام وسط تحديات حقيقية رهيبة لا تزال تواجه نظام منع السلاح الدولي. وكما في الدورات السابقة، ما زالت المواضيع الغالبة على مداواتنا تتمثل في المسائل المتعلقة بالأمن الدولي، ونزع السلاح، وعدم الانتشار، والخوف من اقتناء الجماعات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل. وفي ذلك دليل بليغ على أن الهدف الرئيسي المتمثل في إيجاد عالم خال من خوف الحرب لا يزال، بعد ٦٠ عاما من مولد منظمنا بعد مآسي الحرب، مجرد وهم من الأوهام.

وفي هذا الصدد، تشاطر غانا غالبية الدول ما يساورها من قلق بشأن التطورات الكثيرة التي تخيم على مجال نزع السلاح الدولي على مدى الـ ١٢ شهرا الماضية. وقد دمر فشل المؤتمر في إحداث نتائج موضوعية تفاقّل بلدي المبدئي بأن يضيف المؤتمر الاستعراضي السابع للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى الاتفاقات التي سبق التوصل إليها في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ ويعززها. وإذا كان ختام المؤتمر الاستعراضي يدعو للأسف، فإن عدم الإشارة إلى مسألتي نزع السلاح وعدم الانتشار في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ لا تقل عنه إثارة للقلق، فإما أنها تصوير لتسلل التخاذل إلى أوساط المجتمع الدولي فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح وإما أنها تصوير لعدم تقدير مدى خطورة الحالة التي تواجهنا.

ويرى وفدي أن الانتكاس الأخير، بدلا من أن يوجد جوا من اليأس بين الدول الأعضاء، ينبغي أن يحفزنا على تكثيف جهدنا الجماعي لتحقيق الغاية المثلى، وهي تجنيب العالم ويلات الحرب، ولا سيما تجنيبه صراعا نوويا شاملا. ذلك أنه لا يمكن، في نهاية المطاف، الاستمرار في متابعة مسائل هامة أخرى، مثل التنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، وتعزيزها بشكل فعال، إلا بتهيئة بيئة عالمية

برنامج عمل يسمح لنا بمباشرة الأعمال الماثلة أمامنا. وسويسرا مستعدة للبدء في هذه المفاوضات دون أي شروط مسبقة. ونفترض أن مسألة التحقق ستكون جزءا من العملية التفاوضية.

إن التطورات التي حدثت في مجال الأسلحة التقليدية مشجعة بشكل أكبر. ففيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تم إحراز تقدم كبير في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة. والفريق العامل المفتوح العضوية المكلف بالتفاوض على مشروع صك دولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة قد أنهى أعماله، برئاسة زميلي السفير أنتون ثلمان. ويوصي الفريق العامل في تقريره الإحرائي (A/60/88) بأن تعتمد الجمعية العامة في دورتها الستين مشروع الصك الوارد في مرفق التقرير. ويود وفدي أن يؤكد أن الفريق العامل استطاع تحقيق توافق في الآراء في حزيران/يونيه بشأن موضوع مشروع الصك وطابعه. وعملا بالفقرة ٢٤ من تقرير الفريق العامل، سوف تقدم سويسرا مشروع مقرر إلى الجمعية العامة بشأن اعتماد الصك الدولي، وآمل أن يتم ذلك بتوافق الآراء.

السيد إفاّه - أبنتنغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): في

البداية، اسمحوا لي بالانضمام إلى المتكلمين الآخرين في الإعراب عن تهنئة وفدي لكم يا سيدي الرئيس على تبوئكم الرئاسة، وبأن أؤكد لكم تعاون وفدي الكامل في ضمان النجاح لإدارتكم أعمال هذه الدورة.

ويعرب وفدي عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثلا إندونيسيا ونيجيريا باسم حركة بلدان عدم الانحياز والجموعة الأفريقية، على التوالي. وأود في هذه المناسبة أن أنقل تعازي وفدي القلبية لحكومة إندونيسيا وشعبها في أعقاب الهجوم الإرهابي الذي وقع في بالي في نهاية الأسبوع الماضي.

المعاهدة لعام ٢٠٠٥ وخلق الوثيقة الختامية من مسألتي نزع السلاح وعدم الانتشار من شأنه أن يعضد هذا الرأي.

وقد لقيت معاهدة عدم الانتشار رغم أوجه قصورها ترحيبا واسعا بوصفها المحور الذي يركز عليه تحقيق النظام العالمي لعدم الانتشار والأساس الذي لا غنى عنه لتحقيق نزع السلاح النووي. ولا شك أن عدم الامتثال لأحكام المعاهدة ومحاولات الفصل بين الركيزة الثلاثية التي تقوم عليها روحا ونصا، وهي نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، يفرضان ضغطا كبيرا على المعاهدة ويسهمان في التقلص الحالي لمصادقيتها وفعاليتها. ومع أن غالبية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية قد ظلت وفية لالتزاماتها، لا يمكن للأسف أن يقال نفس الشيء عن الدول الحائزة لها. ولا يمكن لهذا المناخ غير المتناسق أن يسود إلى الأبد ولا بد من تصحيحه. وعليه فإن غانا تنضم إلى غيرها من البلدان في مطالبة الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتقيد بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة، الأمر الذي أعيد تأكيده في الخطوة السادسة من الخطوات العملية الـ ١٣ التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠.

واستمرار مجموعة الدول الـ "٣+٥" في امتلاك الأسلحة النووية لا يعيق الجهود المبذولة لجعل حيازة الأسلحة النووية واستعمالها أمرا بغيضا فحسب، بل يعيق أيضا العمل الشاق على إنفاذ قواعد عدم الانتشار. وإذا كانت الأسلحة النووية مشروعة وذات قيمة عميقة لتلك الدول، فمن الواضح أن الدول التي تعد قاب قوسين أو أدنى من الحصول عليها ستشعر بأن لها الحق في الانضمام إلى النادي. ومن ثم فإن القضاء على الأسلحة النووية إلى غير رجعة وبشكل قابل للتحقق بدرجة كافية من شأنه أن يكون تطورا إيجابيا في مسعانا لإنقاذ الأجيال التالية من نقمة اندلاع محرقة نووية.

يسودها السلام. ومسؤوليات الدول الأعضاء صريحة في هذا الصدد وينبغي أن نعزم أمرنا على التقيد المطلق بالتزاماتنا.

وقد أكد اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ مجددا ضرورة الحتمية لتعددية الأطراف، التي يتعين الاعتراف بأنها تتعرض لضغط خطير في الأعوام الأخيرة. وبالنظر إلى الضغوط الرهيبة الواقعة على الأجهزة الدولية لنزع السلاح، ليس إحياء الأخذ بتعددية الأطراف في مجال السلام والأمن الدوليين أمرا مناسباً فحسب، بل هو أمر عاجل أيضاً. فمن الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن نتضافر في العمل كمجتمع للدول على التصدي للتحديات التي تواجهنا. وتعد التدابير الانفرادية في مناخ يتسم بالأمن الجماعي أمرا شاذاً، إن لم يكن منافياً للعصر يعتوره الخلل.

وبالنظر إلى أن التوصل إلى إبرام معاهدة قابلة للتحقق لوقف إنتاج القذائف من شأنه أن يؤثر تأثيراً إيجابياً على عدم الانتشار ونزع السلاح، فلا بد من بذل الجهود للتغلب على الجمود في برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح وتيسير استئناف المفاوضات المتعلقة بهذه المسألة وغيرها من المسائل ذات الصلة. وينبغي تخليص لجنة نزع السلاح بنفس الدرجة من الاحتناق بفعل المصالح الضيقة للدول الأعضاء تمكينها من تنفيذ ولايتها بشكل فعال.

إن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي لا يزالان يشكلان التحديين الرئيسيين اللذين يواجهان المجتمع الدولي. وتتفق مع الأمين العام في ملاحظته أن الاثنین مترابطان يعزز كل منهما الآخر، ونؤكد لذلك أن نزع السلاح بشكل مطرد شرط لا غنى عنه لفعالية تنفيذ عدم الانتشار النووي. أما التركيز على أحدهما وإهمال الآخر فهو وصفة لمزيد من تفاقم أجواء الأمن الدولي الهشة الحالية. بل قد يبدو أن فشل المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في

في نهاية المطاف هدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي.

وسيكون السعي لتعزيز الأمن الإنساني سرابا ما لم يتصد مجتمع الدول على نحو شامل لخطر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فالاتجار غير المشروع، الذي يدر ما يزيد على بليون دولار سنويا، يشكل خطرا جسيما على السلام والأمن نظرا لسهولة حصول المجرمين وتجار المخدرات والإرهابيين على تلك الأسلحة.

وبالرغم من تفضيل حكومتي لإصدار وثيقة ملزمة قانونا في هذا الصدد، فإننا ننضم إلى الدول التي تشاركنا الرأي في الترحيب بصك يعتمد بتوافق الآراء لتحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير القانونية في توقيت مناسب بوصفه تطورا إيجابيا. ويأمل وفدي أن يتحول هذا الصك بمرور الوقت من طابعه السياسي والطوعي الراهن إلى صك ملزم قانونا. ومن شأن هذا التحول أن يؤكد التزامنا بإنهاء الأنشطة الشائنة لمن حولوا الإزهاق الوحشي للأرواح إلى تجارة مربحة.

إن التقارير المتعاقبة الخاصة بالتنمية البشرية أبرزت على نحو ثابت الصلات التي لا تنفصم عراها بين نزع السلاح والتنمية. ومن الواضح كل الوضوح أن البشرية ستستفيد استفادة هائلة من نزع السلاح، لا في مجال السلام والأمن فحسب، بل أيضا في مجال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وإنه لذنب أخلاقي ووصمة عار لمجتمع الأمم، أنه في الوقت الذي ينفق فيه تريليون دولار سنويا على أسلحة الموت، يظل نصف سكان العالم يعانون من شدة الفقر والحرمان، وهما العاملان الأساسيان اللذان يشجعان ويغذيان الإرهاب، لعنة القرن الحادي والعشرين. والأهداف الإنمائية المكرسة في نتائج القمة العالمية يمكن تحقيقها بكسر ضئيل لا أكثر من الإنفاق العالمي على الأغراض العسكرية.

والسعي للانضمام العالمي إلى معاهدة عدم الانتشار أمر تضعه غانا في المرتبة العليا من الأولوية. وفي هذا الصدد، نرى أن تعهد كوريا الشمالية مؤخرا بالعودة إلى الانضمام للمعاهدة بادرة جديرة بالإشادة وبأن تحتذيها الدول غير الأطراف، لأن من شأنها أن تحقن دماء جديدة في معاهدة عدم الانتشار.

ومن دواعي قلق وفدي الشديد المسألة الدائمة المتعلقة بضمانات الأمن السلبية. ويمكن تهدئة المخاوف بين غالبية الدول بشأن انتشار الأسلحة النووية لو جرى تأكيد قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) بوثيقة ملزمة قانونا، كما تنص على ذلك الفقرة ٨ من المقرر ٢ لمؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة لعام ١٩٩٥. ومن شأن إصدار الدول الحائزة للأسلحة النووية تأكيدات أمنية ملزمة للدول غير الحائزة لتلك الأسلحة أن يؤثر تأثيرا إيجابيا على معاهدة عدم الانتشار، وأن يصاحبه تأثير على نزع السلاح وعدم الانتشار.

وما زلنا مقتنعين بأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تشكل عناصر حاسمة من أملنا المشترك في قيام عالم خال من الأسلحة. وقد شهدنا تقدما جديرا بالثناء صوب تلك الغاية، كما تشهد بذلك معاهدات تلاتيلولكو وراوتونغا وبانكوك وبليندابا. ومن ثم فنحن نناشد الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تدعم الجهود التي تبذلها الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة من أجل إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية وأن تنفذ التزاماتها المقابلة. وفي هذا الصدد، نثني على المكسيك لاستضافتها مؤتمر الدول الأطراف الموقعة على المعاهدات التي أنشأت المناطق الخالية من الأسلحة النووية، ونرجو أن يوطد تبادل الأفكار والقرارات سوف يعزز المناطق الخالية من الأسلحة النووية الحالية، ويشكل حافزا لإنشاء مناطق على غرارها في المناطق الأخرى، ويعزز

الأسلحة النووية؛ وقطعت دول وسط آسيا الخمس التزامات بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. ومؤتمر الدول الأطراف والدول الموقعة على المعاهدات المنشئة لمنطقة خالية من الأسلحة النووية، الذي انعقد في المكسيك في أيار/مايو الماضي، أكد من جديد على الإيمان بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية، باعتبارها تديرا مهما من تدابير نزع السلاح النووي، وكلها تطورات إيجابية ينبغي تشجيعها في معرض إجرائنا استعراضا أكثر استفاضة لحالة نزع السلاح في السنة الماضية.

وبغض النظر عن التطورات الإيجابية التي ذكرنا آنفا، لا يمكننا إنكار أن السنة الماضية بشكل عام لم تكن سنة ميمونة لنزع السلاح. فسباق التسلح ما زال مستمرا، مع ارتفاع تقديرات النفقات العسكرية على الصعيد العالمي إلى مستويات جديدة، وظهور تحديات وتهديدات جديدة تثير قلق المجتمع الدولي. وباستثناء التقدم المحدود الذي نشهده في تخفيض عدد الأسلحة النووية التي تم نشرها، لا نرى أن بقية صورة نزع السلاح النووي وردية. فالآلاف الأسلحة النووية ما زالت موجودة، والكثير منها في حالة تآهب. وعلى الرغم من الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بمشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، يربنا ظهور نظريات أمنية جديدة تعطي دورا أكبر للأسلحة النووية.

وإزاء هذا الوضع، ظلّت المآزق قائمة في أهم منتدى متعدد الأطراف لنزع السلاح. فمؤتمر نزع السلاح، وهو الهيئة الوحيدة للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، ما زال عاجزا عن الدخول في أية مفاوضات مضمونية. وهيئة نزع السلاح لم تتمكن حتى الآن من الاتفاق على برنامج لعملها، والمؤتمر السابع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، المعقود في أيار/مايو الماضي، فشل في التوصل إلى اتفاق على أية مسألة

والتطورات المشؤومة التي استُجدت في نظام نزع السلاح في غضون السنة الماضية، تُلقى على عاتق هذه اللجنة مسؤولية جسيمة، بينما تلتمس تدابير للوفاء بتطلعات البشرية نحو عالم سلمي وآمن. وعلى الرغم من هول التحديات، فسوف نكون قادرين على الارتفاع إلى مستواها ما دمنا نتحلى بالعزيمة والإرادة السياسية والإجماع على الهدف، وإلا فإننا سنخاطر بأن يتهمنا نفس الناس الذين تمثلهم هنا، بعدم الاكتراث بشواغلهم.

السيد لي لوونغ منه (فيت نام) (تكلم بالانكليزية):

أود أن أستهل كلمتي، سيدي الرئيس، بتهنئتك وأعضاء المكتب الآخرين، على انتخابكم لمناصبكم، وأن أؤكد لكم كامل الدعم والتعاون من وفد فيت نام.

ووفد بلادي يؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا، باسم البلدان الأعضاء في حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل ميانمار باسم البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

في صورة نزع السلاح التي بدت كثيبة بصفة عامة خلال السنة الماضية، والتي سأعرض لها بمزيد من التفصيل، نرى بعض النقاط المضيئة. فقد سرتنا ملاحظة اعتماد بعض التدابير المحددة لتشجيع تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهي التدابير الرامية إلى تطوير القدرة الوطنية على تخفيف أثر الأمراض المعدية التي تُنشر عمدا، وتجنّب إساءة استخدام تلك الأسلحة. ونتائج اجتماع الدول الثاني الذي يُعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، كانت إيجابية أيضا. وأصبح المزيد والمزيد من الدول يقرب خطوة بعد خطوة من التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتم إعلان مركز منغوليا كدولة خالية من

وينضم الوفد الفيينتامي إلى أغلبية الدول الأعضاء في الإعراب مجدداً عن موقفنا المشترك، وهو أن الأسلحة النووية ما زالت تمثل أخطر تهديد للسلام والأمن الدوليين، وأن نزع السلاح النووي، بالتالي، يظل أولويتنا العليا. ومع أن توفر الإرادة السياسية من جانب جميع الدول، ضروري لتحقيق نزع السلاح النووي، فإن توفرها ضروري بصفة خاصة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، نظراً للالتزام الواقع على عاتقها بمقتضى المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار بأن تواصل بحسن نية المفاوضات المؤدية إلى وضع حد لسباق التسلح النووي والقضاء التام على الأسلحة النووية. والقرار المتخذ في ١٩٩٥ بتمديد هذه المعاهدة إلى أجل غير مسمى كان قائماً على التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالوفاء بذلك الالتزام. وحقيقة الأمر أن تلك الدول، في مؤتمر سنة ٢٠٠٠ الاستعراضي، تعهدت فعلاً وعلى نحو قاطع لا لبس فيه بالقيام بذلك، ونحن نناشد الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تحترم التزاماتها. وإلى حين القضاء التام على الأسلحة النووية، ينبغي، على سبيل الأولوية، متابعة جهود لإبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً بشأن ضمانات أمنية تُمنح للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ولبلوغ هذه الغاية، لا بد من السماح لمؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح بتنفيذ ولايتهما. ويتعين على الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بالدور المركزي في هذا الصدد. ونؤيد الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي بشأن نزع السلاح النووي.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية كان خطوة إيجابية باتجاه إنجاز الهدف النهائي وهو جعل العالم خالٍ من الأسلحة النووية. ومع ترحيبنا بالتطورات الإيجابية في هذا الصدد، كما ذكرنا آنفاً، نضم صوتنا إلى صوت المنادين بمواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ القرار المتخذ في

مضمونية. وحذف قسم عن نزع السلاح وعدم الانتشار من الوثيقة الختامية للاجتماع العام الأخير الرفيع المستوى للدورة الستين للجمعية العامة (القرار ١/٦٠)، مما أدى إلى إغفال أي تفكير في شواغل أغلبية الدول الأعضاء واهتماماتها وإرادتها السياسية، ليس من شأنه إلا مضاعفة الإحساس بخيبة الأمل لدى المجتمع الدولي. وهذا الوضع بصفة عامة لا يعطينا أي سبب وجيه للاحتفال.

والسؤال هو: إلى أين سنتجه بعد الآن؟ ومسؤوليتنا عن ضمان السلام والأمن الصالح شعوبنا - بل الواقع لصالح بقاء البشرية ذاته - لا تسمح لنا بترك الوضع الحالي يدوم على ما هو عليه. وكنا سنغدو أفضل تجهيزاً لو وجدت وثيقة ختامية أكثر شمولا. ولكن عدم وجودها لا يعني أننا نفتقر إلى المبادئ التوجيهية السليمة التي نتهدي بها. فميثاق الأمم المتحدة، ومعاهدات نزع السلاح الكثيرة المتعددة الأطراف، والقرارات والمقررات العديدة التي اعتمدها مؤتمرات الاستعراض والجمعية العامة، تشكل أساساً متيناً لإجراءاتنا.

ويبقى السؤال: هل نحن جميعاً نريد حقاً أن نمضي قدماً؟ واسمحوا لي، في هذا الصدد، أن أقتبس من تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة "لا بد من إحياء الصكوك المتعددة الأطراف الرامية إلى منع الانتشار وتعزيز نزع السلاح، إذا ما أُريد لهذه الصكوك أن تواصل الإسهام في تحقيق السلام والأمن الدوليين" (A/60/1، الفقرة ٧٥).

وعلى امتداد العقود الماضية، كانت حركة عدم الانحياز دائماً في طليعة الكفاح في سبيل نزع السلاح. والوفد الفيينتامي يؤيد تماماً رأي حركة عدم الانحياز الذي يشدد على أهمية جهاز نزع السلاح المتعدد الأطراف في التعامل مع قضايا نزع السلاح والمسائل الأخرى المتصلة بالأمن الدولي، ويؤكد الحاجة إلى تعزيزه.

للمضي قُدماً في سبيل هدفنا النهائي السامي، المتمثل في نزع السلاح الكامل.

السيد كزبخانوف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولاً بأن أقدم تهاني إليكم، سيدي الرئيس، وإلى أعضاء مكتبكم الآخرين، بانتخابكم لتوجيه أعمال اللجنة الأولى. وأنا على ثقة بأنه سيتم، بفضل قيادتكم المقتدرة، إحراز تقدم ملموس في معالجة المسائل الهامة المدرجة في جدول أعمال اللجنة.

ومن المؤسف أن هذا العام كان عاماً صعباً، حافلاً بالتحديات. فقد فشل المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ في إنشاء آلية متوازنة، شاملة، تيسر تعزيز نظام عدم الانتشار الدولي وإزالة الأسلحة النووية إزالة تامة. والأُنكى إغفال تقديم توصيات بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي في ٢٠٠٥ (القرار ٦٠/١).

لقد أصبحت عملية التفاوض على نزع السلاح النووي وعدم انتشاره عملية ميسرة إلى حد بعيد، بسبب محاولات بعض الدول بناء أمنها الوطني على حساب مصالح دول أخرى. وهذا الموقف، في رأينا، موقف غير مسؤول إلى حد بعيد.

واليوم، غدت التحديات والمخاطر متعددة الأوجه - بما في ذلك انتشار الأسلحة النووية من غير ضابط وخطر وقوعها في أيدي الإرهابيين. وتقتفي إزالة هذه المخاطر اتخاذ تدابير مشتركة، حسنة التنسيق وفعالة، على كل الصُّعد. ولا تزال اللجنة الأولى محفلاً كبير الأهمية للتصدي لهذه المسائل.

وتوقيع كل بلدان العالم على جميع الاتفاقات المعقودة في مجال نزع السلاح وعدم انتشاره أمر حاسم الأهمية. وفي هذا الصدد، تبقى معاهدة عدم انتشار الأسلحة

مؤتمر ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، المتعلق بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

إن من أهم العوامل في تحديد فعالية معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية مشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية في البروتوكولات ذات الصلة بتلك المعاهدات. ونرحب باستعداد الصين لتوقيع بروتوكول المعاهدة الخاصة بجعل جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، ونحث الدول النووية الأخرى على أن تحذو حذوها.

ومع تعاظم خطر وقوع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين، نرى ضرورة اتخاذ تدابير لتعزيز نظام عدم الانتشار، بما في ذلك تدابير ضمان الامتثال ونؤيد ذلك العمل. غير أن هذه التدابير ينبغي أن تُطبق على قدم المساواة، بدون تمييز ومع احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها. وعلاوة على ذلك، يجب المحافظة على التوازن بين تدابير الامتثال والتدابير التي تضمن احترام حقوق البلدان النامية في المساعدات الفنية وفي إمكان الانتفاع بالأبحاث الخاصة بتسخير الطاقة النووية لأغراض سلمية، وإمكان إنتاج هذه الطاقة.

مع التطورات المعقدة التي تواجهها ومع الافتقار الشديد إلى التقدم، لا بد حتماً من عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة، تُخصص لترح السلاح، وذلك لاستعراض وتقييم تنفيذ الدورة الاستثنائية الأولى المخصصة لترح السلاح، ولرسم الطريق المؤدي إلى الأمام. ونضم صوتنا إلى أصوات وفود كثيرة أخرى لدعوة الجمعية إلى عقد اجتماع للفريق العامل المفتوح باب العضوية، الذي أنيطت به مهمة إيجاد سبل عملية لعقد الدورة الاستثنائية في أقرب فرصة ممكنة، وننتطلع إلى المشاركة بصورة فعالة في أعمالها.

وختاماً، سيدي الرئيس، اسمحوا لي بأن أؤكد لكم استعداد فييت نام للتعاون الوثيق مع سائر الدول الأعضاء

تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد آن الأوان لإنشاء هيئات فعّالة ماثلة في إطار الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

ونحن على قناعة راسخة بأنه لا ينبغي استخدام الفضاء الخارجي إلا للأغراض السلمية. ولذلك، نؤيد المبادرات الرامية إلى صياغة صك ملزم قانوناً، خاص بمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي وبالتهديد بالقوة أو استخدامها ضد الأجسام الفضائية.

وكازاخستان عضو في مجموعة موردي المواد النووية. وقد انضمت إلى مدونة سلوك لاهاي لمنع انتشار القذائف التسيارية. وقدمت كازاخستان أيضاً طلباً لتكون عضواً في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف.

من المؤسف أن يكون الفريق العامل المفتوح باب العضوية، المعني بالكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة قد فشل في إجراء مفاوضات بشأن إبرام صك يكون ملزماً قانونياً. ومع ذلك، ينبغي ألا يتهاون المجتمع الدولي في جهوده المبذولة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية.

يكاد تحقيق الأمن العالمي، ونزع السلاح أن يكون مستحيلًا بدون اتخاذ تدابير مناسبة لتعزيز الأمن الإقليمي. وبلدنا يعمل بنشاط على مسائل تتصل بالمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا. وعملية هذا المؤتمر تزداد زخماً، وقد أصبحت فعلاً عاملاً هاماً من عوامل العلاقات الدولية في هذه الأيام.

ونحن نشعر بالارتياح في كازاخستان لمستوى التعاون بين دول وسط آسيا ومركز الأمم المتحدة للسلم ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وقد قدمت حكومة كازاخستان مؤخراً تبرعاً بمبلغ ٢٠.٠٠٠ دولار لدعم أنشطة المركز.

النووية ركناً أساسياً من أركان الأمن العالمي، ولا بدّ من تعزيزها وحمايتها.

إننا نرحب بنتائج المؤتمر الرابع بشأن نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونحث حكومات البلدان التي لم توقع بعد، أو لم تصدق على الصك المذكور، إثبات إرادتها السياسية والتزامها الحقيقي بتزع السلاح النووي.

وينبغي أن تكون الخطوة التالية في عملية نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف البداية المبكرة في إجراء مفاوضات لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

في هذا العام، احتفلنا بالذكرى السنوية العاشرة لإزالة آخر رأس نووي من أراضي كازاخستان. وبذلك يكون بلدي قد أسهم بصورة ملموسة في عملية نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. وتشارك كازاخستان أيضاً بنشاط في المفاوضات الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا.

إن بلدي؛ الذي تقع فيه منطقة سمبيلاتنسك للتجارب النووية سابقاً، يحث المجتمع الدولي مرة أخرى على تأييد اتخاذ الجمعية العامة قراراً آخر بشأن إعادة تأهيل منطقة سمبيلاتنسك الكازاخستانية.

وترحب كازاخستان بالجهود المبذولة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المتعلق بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونحن على اقتناع بأنه يجب على جميع الدول اتخاذ تدابير للحيلولة دون حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل أو على مكوناتها. وتمثل الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل إسهاماً أساسياً في تعزيز نظام عدم الانتشار.

وبلدي يدعو إلى وضع ضوابط للتحقق من المواد النووية والكيميائية والبيولوجية وتكنولوجيا إنتاجها وتعزيز تلك الضوابط. وتقدر كازاخستان الدور الخاص الذي

وما فتئت نيبال تشدد على أنه يجب إزالة كل أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية والبيولوجية والإشعاعية في غضون وقت معين. وإننا مقتنعون تمام الاقتناع بأن مطمح الإنسانية إلى العيش في عالم يسوده السلام والأمن سيبقى حلما بعيد المنال، إن لم نحقق ذلك الهدف. إلا أننا لم نستطع في الاجتماع العام الرفيع المستوى أن نتفق على إدراج مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار في الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠). كما أنه من المخيب للآمال أن المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠٠٥ لم يستطع إحراز تقدم في مجال منع الانتشار، بما في ذلك الوصول إلى هدف عالمية الاتفاقية.

وبالرغم من هذه النكسات الواضحة، علينا أن نستدرك الأمر وأن نعمل معا لبلوغ الهدف الذي نتوق إليه، ألا وهو تحقيق نزع السلاح الشامل. ويمكن تحقيق هذا عن طريق الجهود الجماعية، بما في ذلك الجهود الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية والمتعددة الأطراف.

وتؤيد نيبال إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في كل جزء من العالم. وسيوفر توسيع وتوطيد هذه المناطق لبنات قوية لبناء الثقة في مجالات الأمن الجماعي والسلام ونزع السلاح. ويؤيد وفد بلدي إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط. وإننا نعتقد أن ذلك سيخلق مناخا يساعد على نزع السلاح.

كما أن تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها على نحو غير مشروع يشكل كذلك تهديدا لا يقل أهمية للسلام والأمن الدوليين، وخصوصا خطر اقتنائها من طرف المجرمين والجماعات الإرهابية الدولية. ولهذا فإن وفد بلدي يوجه دعوة قوية من أجل اتخاذ تدابير تعاونية ملموسة بغية منع سقوط تلك الأسلحة في أيادي الإرهابيين.

وتؤيد إضفاء الطابع العالمي على آليات معاهدة مكافحة الإرهاب وتعزيزها. وتوقيع كازاخستان على الاتفاقية الدولية للقضاء على أعمال الإرهاب النووي تأكيد عملي لموقفنا هذا. ونحن نتطلع إلى الإنجاز المبكر لاتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي. ومن الأمور الهامة أيضاً أن نشير إلى أنه يجري اتخاذ تدابير واسعة لمكافحة الإرهاب في نطاق منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي وكومنولث الدول المستقلة.

وأخيراً، أود أن أؤكد مرة أخرى تأييدنا الكامل لكل جهود اللجنة الأولى الرامية إلى تعزيز نظام عدم الانتشار وتعزيز الأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ووفدي على استعداد للعمل معاً في سبيل تحقيق أهدافنا المشتركة.

السيد أثناريا (نيبال) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أسمحوا لي أن أعرب عن تهانتي الحارة بمناسبة انتخابكم لترؤس أعمال اللجنة الأولى. كما أعرب عن تهانتي لأعضاء المكتب الآخرين بانتخابهم عن جدارة واستحقاق. وأعرب كذلك عن تقديري للسيد نوبوياسو آبي، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على بيانه الشامل في الجلسة الثانية.

يؤيد وفد بلدي بشكل كامل البيان المقدم باسم حركة عدم الانحياز، الذي يعكس التزامها بتزع السلاح العالمي والسلام والأمن.

لقد ظلت نيبال تؤمن دائماً بأنه يجب على المجتمع الدولي أن يعمل معاً من أجل تحقيق التعايش السلمي والأمن الجماعي ونزع السلاح، حيث أن هذه الأمور تشكل الركائز الأساسية للسلام والاستقرار الدوليين. ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا إذا أحرزنا تقدماً حقيقياً في ميدان نزع السلاح وأزلنا أسلحة الدمار الشامل من على وجه الأرض.

مناقشات اللجنة. وأؤكد لكم تعاوننا معكم للوصول إلى أفضل النتائج في عمل اللجنة. كما نؤيد بيان ممثل إندونيسيا الموقر الذي أدلى به بالنيابة عن دول حركة عدم الانحياز.

ليس سرا أن المشهد السياسي الدولي لا يبعث على التفاؤل. إن حال الأمن والسلم الدوليين يرثى له حيث يتم تغليب القوة على القانون والباطل على الحق والحرب على السلام. وتجري جهود حثيثة لإضعاف الأمم المتحدة وتهميشها، وهي التي ولدت لتحمي الشعوب من ويلات الحروب.

لقد انتهت مبررات تكديس أسلحة الدمار الشامل ونفقاتها الهائلة على جميع البلدان، واتضح كذلك عدم جدوى الحرب الاستباقية التي تعاضت تكاليفها في الأرواح والممتلكات وأثبتت أن مشكلة الوضع الدولي الراهن تتفاقم مع الحلول العسكرية. كل ذلك يعني أنه لا بد من تضافر الجهود المخلصة والإرادة السياسية الصادقة لاحترام الشرعية الدولية والعمل في إطار متعدد الأطراف يعيد حالة الاستقرار العالمي إلى التوازن ويحافظ على استمرارها ويقائنها.

قد يقول البعض بأن دورة الجمعية العامة الأولى المكرسة لزرع السلاح عام ١٩٧٨، التي حدد فيها المجتمع الدولي أولوياته بالعمل الجاد لتحقيق نزع السلاح النووي قد أصبحت قديمة ولا تواكب المعطيات الحالية على أرض الواقع. وهذا في الواقع ظلم كبير، إذ لا بد من العودة إلى ما تضمنته الوثيقة الختامية التي صدرت عن تلك الدورة وتقييم ما تم إنجازه. وهنا تبرز الحقيقة التي لا بد من التأكيد عليها، وهي حتمية انعقاد الدورة الرابعة المكرسة لزرع السلاح، وذلك لإجراء تقويم شامل لهذه المسألة ومعالجة أوجه القصور والفسل الذي يرافقها والأسباب المؤدية إليه.

لقد أُنيطت بمؤتمر نزع السلاح مهمة التفاوض لزرع السلاح النووي في إطار جدول أعمال محدد. وكانت هناك

إننا نؤمن إيماناً راسخاً بأنه يمكن للمراكز الإقليمية للسلام ونزع السلاح أن تقوم بمساهمة هامة في حملة نزع السلاح العالمية عن طريق بناء الثقة والشفافية والمناصرة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ونحن بوصفنا البلد المضيف لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، نود أن نرى مركزنا يضطلع بدور بناء واستباقي على نحو أكثر، بغية الدفع قدماً بعملية كاتماندو في اتجاه تحقيق السلام ونزع السلاح في المنطقة. وإن حكومة صاحب الجلالة في نيبال ملتزمة بنقل المركز من مقر الأمم المتحدة، حيث يقوم بنشاطاته حالياً، إلى كاتماندو. وقد أظهرت حكومة صاحب الجلالة في نيبال مرونة وعبرت عن توقعها إلى توقيع اتفاق البلد المضيف باستجابتها لشواغل الأمم المتحدة. وإننا نكرر بقوة الإعراب عن رغبتنا في نقل المركز إلى كاتماندو وجعله جاهزاً للعمل خلال الدورة الستين للجمعية العامة. وإننا نناشد الجمعية لإبرام الاتفاق في أقرب وقت ممكن.

وفي وقت أصبحت فيه المفاوضات بشأن نزع السلاح العالمي معرضة للخطر، يجب أن نسعى جاهدين إلى الاستمرار في جهودنا على كل المستويات وعلى كل الجبهات لإحياء تطلعات الإنسانية إلى التخلص من التهديد الحقيقي الذي تشكله الأسلحة الفتاكة. وينبغي أن نعمل بشكل جماعي في المهمة الشاقة المتمثلة في تحقيق أهداف السلام والأمن ونزع السلاح، تماماً كما يجب أن نعمل معاً في مكافحة الإرهاب الدولي.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): يسعدني أن أعبر لكم عن خالص تهانينا الحارة بانتخابكم لرئاسة لجنتنا هذه. وإنني على يقين بأن قدرتكم وخبرتكم الواسعة سوف تمكننا من إتمام أعمال لجنتنا بصورة بناءة وناجحة. كما أتوجه بالشكر إلى السيد آبي، مساعد الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على بيانه الذي تقدم به في بداية

لقد كانت سورية من أوائل الدول التي دعت إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، وعملت بجد نحو تحقيق هذا الغرض. وساهمت سورية في العديد من المبادرات التي ترمي إلى تحقيق هذا الهدف. وكان آخر تلك المبادرات مشروع القرار الذي تقدمت به سورية باسم المجموعة العربية إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، لإخلاء المنطقة من جميع أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، في إطار رقابة دولية جماعية وتحت إشراف الأمم المتحدة. وبما يعزز دور الاتفاقات الدولية المتعددة الأطراف المتعلقة بمسائل نزع السلاح.

إن عدم اعتماد المبادرة العربية حتى الآن يشجع إسرائيل على الاستمرار في رفضها الانضمام إلى اتفاقية عدم الانتشار النووي، وإخضاع جميع منشآتها وأنشطتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى مؤتمر الاستعراض القادم لكي يتبنى دعوة واضحة لإسرائيل للانضمام إلى الاتفاقية وإيجاد آلية فعالة لتحقيق هذا الغرض، بما يسهم في استقرار المنطقة والمضي على طريق إحلال سلام عادل وشامل فيها.

وما زالت الأمم المتحدة، وستبقى، المكان الوحيد الذي يجب أن تلتقي فيه الجهود المخلصة في إطار متعدد الأطراف ولإنجاز ما نتطلع إليه من إزالة لأسلحة الدمار الشامل وبكل أصنافها، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، وتجنب البشرية مخاطر استخدامها مرة أخرى. وانطلاقاً من ذلك، فإننا نعرب عن قلقنا الشديد إزاء عدم توصل مؤتمر استعراض اتفاقية عدم الانتشار إلى أية نتائج تعزز نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وكذلك عدم تضمين الوثيقة الختامية لقمة الأمم المتحدة الأخيرة (القرار ١/٦٠) أية إشارات في مجال نزع الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. وقد نتفق مع البعض في أن النتيجة الوحيدة التي تم

حالات إخفاق كثيرة وحالات نجاح قليلة. ولم يحقق أي تقدم يذكر في مهمته الأساسية كمحفل تفاوضي متعدد الأطراف لإبرام صك دولي ملزم قانونياً لترفع السلاح النووي ضمن إطار زمني محدد. ويعود ذلك إلى بعض القوى التي أعاققت هذا الجهد الدولي وعدم توفر الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق هذا الغرض. بل أوقف المؤتمر عن سعيه نحو تحقيق المسؤوليات المنوطة به. وبرزت ازدواجية غير مبررة في التعامل مع مسائل نزع السلاح. ففي الوقت الذي يجري فيه تطوير ترسانات نووية وزيادة المخزون منها وابتكار أنواع جديدة منها والتهديد باستخدامها في بعض الأحيان، تمارس الضغوط على الدول لمنعها من امتلاك وسائل الدفاع عن أمنها وسيادتها وهو الحق الذي ضمنه ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقيات الدولية المعمول بها.

وفي ذات الوقت الذي نتطلع فيه إلى الإزالة التامة للسلاح النووي وتحقيق عالمية اتفاقية حظر الانتشار النووي، يُعص الطرف عن إسرائيل، التي امتلكت هذا السلاح خارج نظام منع الانتشار، بل ويُقدم الدعم إليها في حين تحرم الدول الأطراف في الاتفاقية من استخدام التكنولوجيا للأغراض السلمية والإنمائية.

وفي الشرق الأوسط، لا تزال إسرائيل مستمرة في سياسة عدوانية توسعية، تستند إلى ترسانة ضخمة من كافة صنوف الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، وأسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية. وتدير إسرائيل برنامجاً نووياً عسكرياً خطيراً يهدد أمن المنطقة والعالم، بعيداً عن أي رقابة دولية فعالة، أو حتى رد فعل دولي حيال هذا الأمر الخطير. ولذلك، تبقى منطقة الشرق الأوسط دون غيرها من المناطق في العالم هي الأكثر تعرضاً للتهديد وتزوير الحقائق.

التوصل إليها تتمثل في عدم التراجع عن ما تم تحقيقه في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. إلا أن الأخطار ما زالت ماثلة أمامنا جميعاً، وعلينا مواجهتها وعدم السماح بتحريف الحقائق وابتداع أولويات جديدة أو الانصياع للضغط المكيفيلية الطابع، ومنطق ازدواجية المعايير.

وتبقى الحقيقة أن خطر أسلحة الدمار الشامل قائم ما دامت هذه الأسلحة موجودة، الأمر الذي يحتم إزالتها تماماً أينما وجدت، وأينما كانت لتلافي مخاطر انتشارها وتجنيد البشرية وبلادها المدمرة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥.
